من شريعة الغاب إلى شرعة «المدينة»!

المنقذ من الضلال كما يقول الغزالي هو إيماننا بأنَّ الإنسان قبل الدولة وانه، في مرحلة الضياع، هو صانعها. ثمة تناقض دائم بل مزمن متجذر في القلوب والأذهان، وراء بعض الألفاظ الملتبسة والمفخخة من مثل التعايش والديمقراطية والحرية والتعددية والانصهار والتلاحم..

التعايش، مثلاً يعني أساساً، عيش قوم مجتمعين على الألفة والمودَّة. هذا مؤداه المساكنة السلمية من الوجهات الاجتماعية والاقتصادية والتدبيرية. فهل ينطوي ذلك على تناغم ومشاركة وتبادل؟ في وطننا، يشير التعايش الى التجاور الإلزامي في معظم الأحيان. هل يفضي بنا هذا الى وحدة أو أقله إلى أساس اجتماعي تبنى عليه مواطَنَة سياسية تحافظ على الخصوصيات؟ في المستوى السياسي يرتقي التعايش إلى ثابتة اديولوجية وصيغة مؤسساتية مرتكزة على التقاسم الطائفي للوظائف العامة، والبحث الدائم عن توافق بين «النخب» السلطوية. هذا القانون التوافقي أمسى شعاراً أو رمزاً تأسيسياً، يتيح ابتداع اسطورة أصول ما وتكريس الحياة المشتركة من حيث هي اديولوجيا رسمية تدعم الخطاب الوطني. مما يؤسَف عليه ان القرب لا يعني اختلاطاً والاحتراس لا يعني تمايزاً. هذه العلاقات ترقى غالباً إلى مجرَّد تسامح وحسن جوار. ان هذه الممارسات العلائقية بين الطوائف، أكانت حقيقية أم مختلقة، أكانت متعقّلة أم موضوع حدس، أكانت مغرضَة أم عفوية، تخضع لقواعد صارمةَ تقرُّ بالفروق وإنما بلا تجذُّر أو أصالة. متى ننشئ أجيالنا الصاعدة (فعلاً!) على أساس عيش حقيقي منعتق من الأعذار الكاذبة والحُيَل التي ترتدي ثياباً قشيبة من المجاملة والمسايرة والمداهنة والمماقلة؟..

الصدق مع النفس أو احترام الذات، هو أقصر الطرق إلى السلام الداخلي وراحة الضمير. أما الصدق مع الآخرين فهو أقصر الطرق إلى قلوبهم شريطة أن يكونوا صادقين هم أيضاً.

مرضنا الأساسي يكمن ههنا. انه الكذب وما إليه نتيجة الخوف وأمراض الأنا. لا نؤمن بالدولة، وهي نحن، لأننا لا نؤمن بمصداقيتنا فمصداقية الآخرين. قد يكون مردّ هذا المناخ المَرَضي المزمن، إلى اننا لا نزال منذ غابر الأزمنة وبسبب عقد نقص وخصوصاً تعويلنا على المادية الجوفاء، لم نبلغ سن الرشد ليحكم حكامنا المحكومون هم أيضاً بأداء بعيد عن الأمزجة ومنافع الأشخاص والفئات. هل صغرُ حجمنا وموقعنا الجيوسياسي وتركيبتنا التعددية (جداً!) تفرض كلها علاقات شخصية بحيث لا يقيم الجهاز السياسي والإداري مسافة بينه وبين المواطنين ليجتمعا حول موضوعية القانون وصلابته، أم أن العشائرية التي طبعنا عليها تفرض الذهنية الملتوية التي أشرنا إليها والتي تضفي على التعامل المؤسساتي والإداري العام طابعاً وجدانياً ذاتياً وجماعياً على السواء؟ متى ننتقل من المراهقة السياسية إلى النضج في الحياة العامة؟ متى نتحوَّل من شريعة الغاب إلى شرعة «المدينة» (بوليس، عند الإغريق) بمعناها الواسع الرحب؟

د. جهاد نعمان

أستاذ في المعهد العالي للدكتوراه